


كيف تغفل زوجتك... كبر الشيطان... مليون سنة قبل الميلاد... رجل وامرأة... الشيطان يعيش مرتين... انه موقوف مسجلا... صوته المصطفى... تسبقوا الزواج في ايام تذهب لهذا المساء...

كيف تغفل زوجتك... كبر الشيطان... مليون سنة قبل الميلاد... رجل وامرأة... الشيطان يعيش مرتين... انه موقوف مسجلا... صوته المصطفى... تسبقوا الزواج في ايام تذهب لهذا المساء...



كيف تغفل زوجتك... كبر الشيطان... مليون سنة قبل الميلاد... رجل وامرأة... الشيطان يعيش مرتين... انه موقوف مسجلا... صوته المصطفى... تسبقوا الزواج في ايام تذهب لهذا المساء...



كيف تغفل زوجتك... كبر الشيطان... مليون سنة قبل الميلاد... رجل وامرأة... الشيطان يعيش مرتين... انه موقوف مسجلا... صوته المصطفى... تسبقوا الزواج في ايام تذهب لهذا المساء...



نص تقرير اللجنة الوزارية عن خطة تنفيذ بيان ٣٠ مارس في القطاع التنفيذي

الدولة بالسلطات التنفيذية التي تتكفلها فروعها من ملاحق بوزارة الخارجية كاتحاد الإجازات وتوزيع الجوازات البسيطة - مرشحاته تديرها طائفة من الفنيين الذين يتولون مهامهم من الناحية الفنية والادارية في السلسلة العامة التي يتولى عليها نجاح رسالة الجواز الحكومي.

وقد أصبح واضحاً ان ابلحة التفويض في الانضباط لم يجد في تحقيق المطلوب ومن هنا فالتفت فروعها وجوب اعادة النظر من العاملين بما يكفل اقرار الوضع المستقر.

وأما عن ملاحق الادارة الحكومية فتتولى في القسم الأول على ملاحق العاملين به - وسومهم بالواجب - وانفسهم بالمعالي والاستقرار وهو ما يستتله فيها يلي:

ان الخرس على الاشتراكية وطبقها تطبيقاً سليماً يتفق ان يوفق التوسيع في الوظائف التي ذات الميزة العالية وان توجه شئ زيادة متحدة في اعدادات البلد الأول من المزايا التي تضمن حال فئات العاملين ذات الميزة العالية والواقع ان الوظائف العالية راحات في السنوات الأخيرة زيادة قدر نظمتها حيث أصبح في الوزارة الواعدة او الجواز الواحد نحو عشرة او اثنى من العاملين بدرجة وكيل وزارة - جنساً تجمعت اوضاع ملاحق الموظفين في اول ملاحقهم على الوظيفة وشبهات الاختلافات في متنتها بحيث يبلغ عدد سنوات الرسوب في الدرجة الواحدة ما يقرب من عشر سنوات.

كما ابتعدت درجة وزير ودرجة نائب وزير فوق الدرجة الممتازة وتحت الترتيبين بمرتبة من ارفع كاهل المزايا من ناحية - واكثر حذراً من الموظفين من ناحية أخرى - واذا كان الجواز الاشتراكي يقتضي تطبيق الفارق بين أعلى المرتبات والصغار - فان هذا الاجراء من شأنه ان يزيد هذا الفارق اتساعاً.

وتري علاجاً لهذا الوضع في وقتئذ ان توجه كل الموارد للميزة وان يكون كل ما يستعمل للبلد والتشجيع: ١ - ان تكون الدرجة الممتازة هي قمة الكفاء الوظيفية للعاملين في الدولة ولاتكون تلك الدرجة وزير او درجة نائب وزير بل ودرجة وناوب ودرجة - اذا دعا الحال اليهم - يشتركون فعلاً في الوزارة - ان تفتي كل درجة وكيل وزارة تخطو في أي وزارة او جهاز حيث يكون الحد الأقصى لعدد درجات وكلاء الوزارات خمسة على الأكثر في كل وزارة مع مراعاة نسبة التفرغ في عدد العاملين بوزارة أخرى - وطبقية العمل فيها وبمختلفه من تشجيع على له.

تحقيق المساواة بين العاملين ذوي الظروف المتشابهة في الوظائف المختلفة

يلجأ الموظفون الراسبون في درجاتهم ملاحقاً طويلاً إلى مقارنة وضعهم بوضع زملائهم في التفرغ والتعيين في الوزارات والملاحق الأخرى - والواقع ان هناك تفاوتاً صارخاً في عدد الملاحق في الدرجة الواحدة بين الوزارات والملاحق بغيره في عدد الوظائف التفرغية عن زملائهم ويقل من حماسهم ودرجة انبساطهم على العمل - وتنتشر لهذا التفاوت ان تعد دراسات مقارنة لوضع العاملين بحيث يسوى - على مستوى الدولة - بين العاملين الذين تشابه اوضاعهم والمتماثلين في سنوات التفرغ والتعيين - للتغلب على الفوارق الموجودة بينهم.

في الترتيبات: كان المقصود من انرار مبدأ الانتمية في قانون العاملين بالبلد هو منح الوساطة والمحمورية من التدخل في الترتيبات - غير ان استمرار هذا المبدأ من شأنه ان يسوى بين الوظائف الجاذبة والجهد وزميل العمل التقاسمي - وان يقتضي على روح الحساس والابتكار في افراد طلبهم واقفون جميعاً في طابور واحد لا يرنى فيه الا الانقسام سواء كان سالماً ام طالماً.

وفي اعتقادنا ان تخصيص نسبة مئوية للترقية بالاختيار في كل درجة او فئة من فئات الوظائف المصغرة تكفي بان يسهل الروح والحماس في العمل التنافسي بالبلد وان يشجع العاملين المتأخرين على الاجابة والالتزام وشيخ جوا من الجدية والتنافس في العمل من اجل الصالح العام - وتنتشر تخصيص نسبة للاختيار تبلغ ٢٠٪ من اول درجات السلم الوظيفي لم تزد هذه النسبة بالتفويض في كل درجة من الدرجات التالية حتى تصل إلى الدرجة الثالثة حيث يتم ترقية من يتقدمون بالاختيار اللذان - على ان يكون قرار الاختيار مسيماً.

أوضاع العاملين في الدولة

ان اوضاع العاملين في الدولة تحتاج الى اعادة النظر في قانون البلد الأول من المزايا التي تضمن حال فئات العاملين ذات الميزة العالية والواقع ان الوظائف العالية راحات في السنوات الأخيرة زيادة قدر نظمتها حيث أصبح في الوزارة الواعدة او الجواز الواحد نحو عشرة او اثنى من العاملين بدرجة وكيل وزارة - جنساً تجمعت اوضاع ملاحق الموظفين في اول ملاحقهم على الوظيفة وشبهات الاختلافات في متنتها بحيث يبلغ عدد سنوات الرسوب في الدرجة الواحدة ما يقرب من عشر سنوات.

كما ابتعدت درجة وزير ودرجة نائب وزير فوق الدرجة الممتازة وتحت الترتيبين بمرتبة من ارفع كاهل المزايا من ناحية - واكثر حذراً من الموظفين من ناحية أخرى - واذا كان الجواز الاشتراكي يقتضي تطبيق الفارق بين أعلى المرتبات والصغار - فان هذا الاجراء من شأنه ان يزيد هذا الفارق اتساعاً.

وتري علاجاً لهذا الوضع في وقتئذ ان توجه كل الموارد للميزة وان يكون كل ما يستعمل للبلد والتشجيع: ١ - ان تكون الدرجة الممتازة هي قمة الكفاء الوظيفية للعاملين في الدولة ولاتكون تلك الدرجة وزير او درجة نائب وزير بل ودرجة وناوب ودرجة - اذا دعا الحال اليهم - يشتركون فعلاً في الوزارة - ان تفتي كل درجة وكيل وزارة تخطو في أي وزارة او جهاز حيث يكون الحد الأقصى لعدد درجات وكلاء الوزارات خمسة على الأكثر في كل وزارة مع مراعاة نسبة التفرغ في عدد العاملين بوزارة أخرى - وطبقية العمل فيها وبمختلفه من تشجيع على له.

تحقيق المساواة بين العاملين ذوي الظروف المتشابهة في الوظائف المختلفة

يلجأ الموظفون الراسبون في درجاتهم ملاحقاً طويلاً إلى مقارنة وضعهم بوضع زملائهم في التفرغ والتعيين في الوزارات والملاحق الأخرى - والواقع ان هناك تفاوتاً صارخاً في عدد الملاحق في الدرجة الواحدة بين الوزارات والملاحق بغيره في عدد الوظائف التفرغية عن زملائهم ويقل من حماسهم ودرجة انبساطهم على العمل - وتنتشر لهذا التفاوت ان تعد دراسات مقارنة لوضع العاملين بحيث يسوى - على مستوى الدولة - بين العاملين الذين تشابه اوضاعهم والمتماثلين في سنوات التفرغ والتعيين - للتغلب على الفوارق الموجودة بينهم.

في الترتيبات: كان المقصود من انرار مبدأ الانتمية في قانون العاملين بالبلد هو منح الوساطة والمحمورية من التدخل في الترتيبات - غير ان استمرار هذا المبدأ من شأنه ان يسوى بين الوظائف الجاذبة والجهد وزميل العمل التقاسمي - وان يقتضي على روح الحساس والابتكار في افراد طلبهم واقفون جميعاً في طابور واحد لا يرنى فيه الا الانقسام سواء كان سالماً ام طالماً.

وفي اعتقادنا ان تخصيص نسبة مئوية للترقية بالاختيار في كل درجة او فئة من فئات الوظائف المصغرة تكفي بان يسهل الروح والحماس في العمل التنافسي بالبلد وان يشجع العاملين المتأخرين على الاجابة والالتزام وشيخ جوا من الجدية والتنافس في العمل من اجل الصالح العام - وتنتشر تخصيص نسبة للاختيار تبلغ ٢٠٪ من اول درجات السلم الوظيفي لم تزد هذه النسبة بالتفويض في كل درجة من الدرجات التالية حتى تصل إلى الدرجة الثالثة حيث يتم ترقية من يتقدمون بالاختيار اللذان - على ان يكون قرار الاختيار مسيماً.

ان توفر العمل لكل رافق في وظائفه عليه يعتبر مسؤولية من مسؤوليات الدولة في ظل الاشتراكية - ان العمل ليس واجباً على كل مواطن فليس بل هو حق من حقوقه - ان يطلب به وذلك ما نص عليه الدستور المؤقت للبلاد.

غير ان إمكانية الدولة لتحقيق العمالة الكاملة

ان توفر العمل لكل رافق في وظائفه عليه يعتبر مسؤولية من مسؤوليات الدولة في ظل الاشتراكية - ان العمل ليس واجباً على كل مواطن فليس بل هو حق من حقوقه - ان يطلب به وذلك ما نص عليه الدستور المؤقت للبلاد.

مشكلة الإسكان

تحتاج مشكلة الإسكان في القري والمدينة على حد سواء الى علاج سريع من طريق تشجيع القطاع الخاص في البناء - بتوفير مزايا - والتدخل لوقف ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

ويجوز بنا ان نقر ان اسلوب بيع الشقق المملوكة للحكومة والقطاع العام اسلوب جيد للسكن والاستثمار - انما المشكلة الحقيقية في القري والمدينة على حد سواء هي ارتفاع أسعار الأراضي من حد معين وفقاً للوضع - وتوزيع أصحاب العقارات والسكان في احياء المدن في قري ولجان الإيجارات - بما في القري فيكون ذلك بتهيئة مساكن بسيطة للتكليف من المواد البنية المتوفرة لسكني العاملين بالقري.

